انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في الشرق الأوسط

واثق السعدون

> ليست هنالك بدائل كثيرة متيسرة لدى الأوروبيين، للتعويض عن خفض وارداتهم من امدادات الطاقة من روسيا، فهنالك بديل منطقي واحد، هو التوجه إلى الدول المصدرة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع قيام تلك الدول بزيادة انتاجها.

بمجرد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية حدثت زيادة في أسعار النفط والغاز في العالم، بسبب عزم الغرب على التخلي عن واردات الطاقة الروسية، كخطوة عقابية ضد روسيا، التي تعد ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية. وبشكل عام فأن هذه الزيادة في أسعار النفط والغاز حصلت بسبب أجواء القلق والشعور بالتهديدات التي أحاطت

بأمن الطاقة عالمياً منذ نشوب هذه الحرب. توجهت الولايات المتحدة والغرب نحو السعودية بوصفها أكبر مصدر للنفط وثاني أكبر منتج له في العالم، وطلبوا منها ومن دول خليجية أخرى مصدرة للنفط زيادة انتاجهم من النفط للسيطرة على ارتفاع أسعاره عالمياً.

كانت هنالك ثلاثة اتجاهات من المواقف الخليجية تجاه مطالب الولايات المتحدة والغرب بزيادة انتاج النفط بغية خفض أسعاره عالمياً. يتمثل الأول بموقف المملكة العربية السعودية الذي ما زال رافضاً "بإصرار" لأي زيادة في الانتاج عن الحصص المثبتة في اتفاق دول "أوبك +" التي تتحكم بما يقارب 40% من الانتاج العالمي للنفط, والثاني هو موقف الإمارات العربية المتحدة, التي تعلن رفضها لزيادة الانتاج ولكنها لا ترى ضيراً من دراسة هذه المسألة في أوبك, ومن المحتمل أنها لن تعارض زيادة الانتاج إذا ما طرحت في أوبك (كما صرح بذلك سفيرها في واشنطن في 9 آذار/مارس 2022)، أما بقية دول الخليج العربي المنتجة للنفط فهي لا تمانع زيادة انتاجها ولكنها تراقب وتنتظر موقف السعودية (الأخ الخليجي الأكبر) من هذه المسألة.

عموماً أن الموقفين السعودي والإماراتي هما المهمين، السعودية ثاني أكبر منتج للنفط في العالم وأكبر منتج خليجي بواقع انتاج أكثر من 11 مليون برميل يومياً, وتصدير حوالي 6,88 مليون برميل يومياً, والإمارات ثاني أكبر منتج خليجي بعد السعودية بواقع انتاج أكثر من 3 مليون برميل يومياً, وتصدير حوالي 2,24 مليون برميل يومياً.

أسباب الرفض الخليجي لزيادة انتاج النفط

المواقف السعودية والاماراتية من مسألة رفض زيادة الانتاج النفطي تنطوي على

عوامل، سياسية واقتصادية، من المؤكد اقتصادياً أن الحفاظ على مستوى الانتاج الحالي من النفط سيؤدي إلى الحفاظ على المستويات المرتفعة حالياً من السعر العالمي للنفط، وبالتالي تعاظم الموارد المالية للدول المصدرة للنفط. ولكن دور العوامل السياسية في مواقف السعودية والامارات من مسألة زيادة انتاج النفط هو أكبر من الدوافع الاقتصادية. فلطالما تماهت السعودية والامارات في العقود الماضية مع السياسات الأمريكية والغربية في شؤون سوق الطاقة العالمي، وتبنت سياسات نفطية برفع الانتاج أو خفضه طبقاً للتوجهات التي تخدم المصالح الأمريكية والغربية، ولكن في السنوات الأخيرة الولايات المتحدة والغرب تركا السعودية والامارات ليواجهون خطر إيران وهجمات ذراعها في اليمن "الحوثيين" لوحدهما، ولم يقدما لهم حمايةً ودعماً مؤثراً في هذه المواجهة. لذلك نجد أن إصرار السعودية، واستمرار الامارات، برفض مطالب زيادة انتاج النفط، هي رسائل لوم، وتذكير للولايات المتحدة والغرب بأهمية دول الخليج، وخطوة (تخلي مقابل تخلي).

حتى الكويت، ثالث أكبر منتج خليجي للنفط بواقع انتاج مليونين وتسعمائة مليون برميل يومياً، وتصدير حوالي 2,1 مليون برميل يومياً، ربما تلتحق بالموقفين السعودي والاماراتي، إذا ما تهاون الغرب والولايات المتحدة مع التهديدات الايرانية الأخيرة الموجهة للكويت والسعودية حول عائدية حقل "الدرة" للغاز الطبيعي في مياه الخليج العربي، وهو حقل غاز كويتي-سعودي مشترك، ادعت إيران مؤخراً بأن لها حصة فيه، وأن أية أعمال تطوير واستخراج تجري فيه دون مشاركتها، تعده إيران غير قانونياً.

هنالك بعد سياسي آخر في الرفض الخليجي لزيادة الانتاج، دول الخليج أصبحت لا تثق بالادارات الأمريكية من الحزب الديمقراطي، ودائماً ما كانت العلاقات الخليجية-الأمريكية تتراجع في عهد الديمقراطيين، حيث أن دول الخليج ترى بأن نشاطات إيران ووكلائها في المنطقة هي الخطر الأكبر الذي يهدد أمنها واستقرارها، وأن إيران تمكنت في عهد أوباما الديمقراطي من توسيع نفوذها وتدخلاتها في المنطقة، من خلال المكاسب السياسية والاقتصادية التي حصلت عليها إيران من الاتفاق على الملف النووي في 2015، والذي ساهمت إدارة أوباما بشكل كبير في تيسير إبرامه، ذلك الاتفاق ترافق مع غض الطرف (أو التواطيء) الأمريكي عن أنشطة إيران وأذرعها في المنطقة. ثم جاء الديمقراطي الآخر بايدن ليستفتح عهده بإلغاء تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، في خضم تصاعد هجماتهم على السعودية، ثم السعي الحثيث لادارة بايدن نحو احياء الاتفاق مع إيران حول ملفها النووي (بأي ثمن)، دون تبادل رأي ومشورة حقيقة مع حلفاء الولايات المتحدة المفترضين في المنطقة "دول الخليج"، الذين هم من يواجهون خطر إيران وأذرعها. فضلًا عن الانتقادات اللاذعة التي وجهها بايدن خلال حملته الانتخابية لوليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وتفاديه الاتصال به أو اللقاء معه بعد فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية. إضافة إلى قرار إدارة بايدن بوقف صفقة بيع طائرات F-35 للإمارات. لذلك، وربما، السعودية والامارات يحاولان إبقاء أسعار النفط مرتفعة، للضغط على موقف الديمقراطيين في الانتخابات النصفية الأمريكية لمجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة، التي من المقرر أن تجري في تشرين الثاني 2022.

أوروبا والبحث عن بديل لواردات الطاقة من روسيا

ليست هنالك بدائل كثيرة متيسرة لدى الأوروبيين، للتعويض عن خفض وارداتهم من امدادات الطاقة من روسيا، فهنالك بديل منطقي واحد، هو التوجه إلى الدول المصدرة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع قيام تلك الدول بزيادة انتاجها. يمكن للجزائر وقطر مجتمعةً التعويض في امدادات الغاز الطبيعي، ولدول الخليج والعراق التعويض في الامدادات النفطية، هذا الأمر يتطلب تعديل اتفاق "أوبك+" ورفع سقوف انتاج تلك الدول من امدادات الطاقة، ولكن روسيا جزء من هذا الاتفاق، ومن المؤكد أنها سترفض مقترح رفع الانتاج، حتى تبقي أوروبا تحت سيطرتها في ملف الطاقة، وإذا ما اتخذت دول المنطقة قرارها برفع انتاجها النفطي بعيداً عن روسيا، وانهيار اتفاق "أوبك+"، فأن ذلك ربما يدفع روسيا إلى خطوات تضر باستقرار سوق الطاقة العالمي، وتؤدي إلى خفض اسعارها بشكل كبير، مما سيضر باقتصادات دول المنطقة التي تعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط. من جهة أخرى، مع وجود نظام عالمي لا يتوانى في توظيف القوة من أجل تحقيق

المصالح، ومع وجود قدرة لروسيا على التأثير في المشهد الأمني في منطقة الشرق الأوسط، ربما سنشهد في الفترة المقبلة صراعاً، مباشراً أو (بالوكالة)، يهدد أمن الطاقة في هذه المنطقة. لا خيارات كثيرة متاحة أمام الأوروبيين، سوى رفع تدريجي للانتاج النفطي لدول المنطقة مع عدم استثارة الروس ودفعهم لخلخلة توازن أسواق الطاقة العالمية.

أن الحاجة إلى زيادة امدادات الطاقة، لتعويض التخلي عن واردات الطاقة الروسية، قد يدفع الغرب إلى تخفيف ضغوطاته على إيران، ويسمح لها بحرية أكبر لتصدير نفطها وغازها، هذا الأمر سيعظم من واردات إيران المالية، بخاصة مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً. طوال العقود السابقة كانت إيران تستخدم أي وفرة مالية لديها في مجالين رئيسين: الأول زيادة اختراقها لمنطقة الشرق الأوسط وتقوية نفوذها فيها من خلال دعم الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، والثاني تطوير برنامجها النووي. إذا ما تحققت هذه الفرضيات فعلى منطقة الشرق الأوسط الاستعداد للتعامل مع إيران جديدة، أكثر قوةً ونفوذاً من السابق، وقريبة جداً من امتلاك السلاح النووي. هذا الأمر سيكون من أخطر تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بخاصة مع تصاعد الشعور في المنطقة، عند حلفاء الولايات المتحدة والغرب، وغيرهم، بعدم جدية التزام الولايات المتحدة والغرب بحماية أمن واستقرار المنطقة من التهديدات الايرانية.

الولايات المتحدة ومحاولات استعادة تحالفها الاستراتيجي مع السعودية والامارات

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال قبل أسابيع أن السعودية تجري محادثات مع الصين لتسعير بعض امدادات الخام باليوان الصيني. من المؤكد ان استمرار تسعيرة النفط عالمياً بالدولار، هو أحد الأسباب الرئيسة لقيام الدول بجعل احتياطاتها من العملة الصعبة يكون معظمها من الدولار، وهذا أحد الأسباب الرئيسة لهيمنة الدولار عالمياً. هذه الخطوة السعودية التي يتم التحدث عنها ما زالت في نطاق التقارير الصحفية، ولم يصدر اعلان سعودي رسمي بذلك، من المعتقد أن تسريب مثل هذه التقارير الصحفية تأتي في سياق الخصومة السياسية بين السعودية وادارة بايدن التي ما زالت مستمرة. سبق للسعودية في سنوات سابقة وغيرها من بلدان المنطقة النفطية التحدث عن هكذا أفكار، ولكن أي من تلك الأفكار لم يتم تحويله إلى خطوات عملية.

الصين تشتري بحدود 25% من صادرات النفط السعودي, أي بحدود 1,75 مليون برميل يومياً، ومن غير المتوقع أن يكون لهكذا خطوة، اذا ما أقدمت السعودية عليها، تأثيراً كبيراً على سعر صرف الدولار، إلا إذا تبعت السعودية فيها بلدان أخرى مصدرة للنفط، من جهة أخرى فأن مثل هكذا خطوة سيكون لها تأثير على سعر صرف الريال السعودي المرتبط بالدولار وعلى الاقتصاد السعودي أيضاً. المعطيات لحد الآن، أن مثل هذا القرار لن تطبقه السعودية قريباً، وسيظل ضمن دائرة تبادل الرسائل العدائية بين إدارة بايدن والسعودية.

هنالك قول مأثور لرئيس وزراء بريطانيا الأسبق ونستون تشرشل "الولايات المتحدة تفعل كل الأخطاء الموجودة في العالم قبل أن تفعل الشيء الصحيح". من المؤكد أن الادارة الأمريكية تجري مراجعات لمواقفها السابقة تجاه السعودية والامارات، ومن المؤكد أنها ستجرب كل الخيارات المتاحة لاستعادة تحالفاتها الاستراتيجية السابقة معهما، قبل أن تقرر (أو تشعر) بانها فقدت القدرة على استعادة تلك التحالفات. مشكلة ادارة بايدن، حتى قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، بأنها عندما قررت التركيز على مواجهة الخطر الصيني والروسي الذي يهدد الزعامة الأمريكية للعالم، بدأت بإهمال حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وعدم الاهتمام بالتحديات التي يواجهونها، وارسال رسائل غير مطمئنة لهم، أكبرها كان الانسحاب الأمريكي الصادم من أفغانستان. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.